# حدود المصطلح البلاغي
## ( دراسة نقدية )

**د.عكاب طرموز علي الحياني**
جامعة الأنبار - كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم اللغة العربية

## المقدمة

مصطلح علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على أحد علوم البلاغة الثلاثة (علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع ) ويدرس هذا العلم كل ما يتصل بالجملة العربية وما يطرأ عليها من:

١- التقديم والتأخير.
٢- الذكر والحذف.
٣- التعريف والتنكير.
٤- الفصل والوصل والقصر.
٥- الإيجاز والإطناب والمساواة.

والمصطلح بصورة عامة يعني تعبيراً اتفقت ألجماعة على استخدامه ليدل على شيء مخصوص، الأمر الذي جعله يتطور وفقاً للمعطيات الثقافية والعصور التي يمر بها.

هذه الإشكالية التي تهيمن على دلاله المصطلح بحكم اختلاف الثقافات مرة وعدم دقة الترجمة مرة أخرى ، وغياب الهيئات العربية التي تحدد دلالة المصطلح ،وتؤدي إلى أن يكون المصطلح نسبياً غير محدد بدقة يمكن معها درس المصطلح بمعزل عن المصطلحات الأخرى.

ومن هنا جاء اختياري لدراسة هذه الجدلية التي تتضح في باب: الإيجاز و الإطناب والمساواة ، من أبواب علم المعاني التي يتحدد فيها المصطلح في باقي أبواب هذا العلم. وعلى ذلك سوف تكون الدراسة مركزة على هذا الباب حصراً.

ولدراسة هذه النسبية في حدود المصطلح اقتضت الدراسة أن تتكون من ثلاثة فصول ، بحيث اختص كل فصل بأحد هذه المفاهيم الثلاثة.

## التمهيد

أدرك النحاة واللغويون الارتباط الحاصل بين علم النحو وعلم المعاني ، وذلك من خلال حرصهم على أساليب العرب وطرائقهم في التعبير والمفاضلة بينها ،وبيان مواطن الحسن والجمال فيها ( ولم يخف على البلاغيين ما عرفوه من أمر هذه العلاقة بين العلمين فلقد سجلوا ذلك في التعريفات حينا وفي عرض المادة حينا أخر ) [١]

وقد فهموا أن لا تناقض حاصلا بين علم النحو وعلم المعاني، بل أن الأسلوب يصبح رصينا بقدر ما يكون التناغم بينهما اكبر (وليس في اتجاه كل من العلمين اتجاها معاكسا للأخر مما يدل على تناقض بينهما بالضرورة ،فذلك إنما يعني في نظر معظم الدارسين وفي مقدمتهم عبد القاهر الجرجاني – أن العلمين متكاملان بحيث لا يستغني احدهما عن الأخر فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل ،والمعاني بغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية وينحاز إلى نزوات الذوق الفردي ) [٢]

وقد تتجلى هذه العلاقة إذا علمنا أن علم المعاني هو ناتج عرضي لنظرية النظم التي وضعها عبد القاهر الجرجاني إذ يقرر أن : (هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطا إلى النظم ويدخل تحت الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ..... فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه ) [٣].

على ان أول رتب علم المعاني ضمن أبواب البلاغة هو السكاكي ، وقد عرف علم المعاني بأنه (تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره )) [٤].

وعرفه القزويني بأنه (علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يتطابق بها مقتضى الحال ) [٥]. وبهذا يكون ( القدر الجامع بين تعريفي السكاكي والقزويني هو غاية هذا العلم في مراعاة الكلام لمقتضيات الحال ،فلا تكلم العالم بلغة الجاهل ، ولا السوقي بلهجة البدوي ،ولاتضع الظاهر


ISSN 1995-8463

موضع المضمر ولا المخاطب مكان المتكلم ،ولا من حقه التعريف منكرا ،ولا من موقعه التقديم مؤخرا ) [٦]
ولم يخرج احد عن هذا التعريف الى يوم الناس هذا .
وإذا كان الائتلاف حاصلاً بين علمي النحو والمعاني فان ثمة فرقا بينهما من حيث وظيفة كل منهما اذ (إن النحو يبدأ بالمفردات وينتهي الى الجملة الواحدة ،على حين يبدا علم المعاني بالجملة الواحدة وقد يتخطاها الى علاقتها بالجمل الأخرى في السياق التي هي فيه ) [٧].
أي ان النحو يهتم بالتحليل وعلم المعاني يهتم بالتركيب ، وان النحو يبدأ بالمباني ليصل إلى غايته من المعاني .
ويتضح ذلك في إعراب الجمل ،فالمبنى :(زيد ضرب عمرا ) ،والمعنى :ضرب فعل ماض،زيد فاعل ،.عمرا مفعول به .بينما يتجه علم المعاني اتجاهًا معاكسا اذ بدا من المعنى متجها صوب المبنى .
وفرق أخر بين العلمين هو ان النحويين أقاموا مباحثهم على أساس رعاية الأداء المثالي لتركيب الجملة ، في حين يسعى البلاغيون باتجاه خرق هذه المثالية والعدول عنها في الأداء الفني .(فإذا كان النحوي يهتم بما يفيد أصل المعنى فان البلاغي يبدا منطقة حركته فيما يلي هذه الإفادة من عناصر جمالية )) [٨] وذلك طلبا للراحة من جفاف الصناعة ،والوصول إلى حقل المعاني الذوقية والخلجات النفسية .
وإذا كان النحو يمثل وفقا لذلك أساس البلاغة ، فإذن لابد من حدود لمصطلحات البلاغة لكي يعرف الأديب الى أي مدى يمكنه خرق النص . ومن هنا كان لزاما علينا ان ندرس حدود هذه المصطلحات أو محاولة وضع حدود لهذه المصطلحات البلاغية ولو بصورة نسبية.

# الفصل الأول

## حد الإيجاز

اختلفت التعريفات البلاغية كعادتها في تعريف الإيجاز الا ان كل هذه التعريفات لم تخرجه من دائرة( الكلام الموجز لفظيا الدال على معان كثيرة ) [٩] ،وقد أثار هذا التعريف إشكالية في حدود المصطلح على جهتي اللفظ والمعنى كليهما.
وانطلاقا من هذه الحيرة فقد اضطر ابن سنان ان يقسم الإيجاز الى محمود ومرذول ، اذ يقول: (ويجب ان نحد الإيجاز المحمود بان نقول :هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ) وقد دافع عن هذا التعريف وفقا للمنطق الكلامي عندما اعتبره أفضل من تعريف الرماني للإيجاز بأنه (العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ) [١٠] إذ يقول :(إنما كان حدنا أولى لانا قد احترزنا بقولنا ((إيضاح )) من أن تكون العبارة عن المعنى وان كانت موجزة غير موضحة له حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قوم قبل قوم حسب اقساطهم من الذهن وصحة التصوير ، فان ذلك وان كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود وحتى تكون دلالة اللفظ على المعنى دلالة واضحة ) [١١]
على إن كلام ابن سنان صحيح ، ولكن هذا لا يعني إن الرماني قد صرف نظره عن المعنى ووضوحه إلى قصر اللفظ ووجازته بل إن له تعريفات أخرى في غير موضع لم يلتفت إليها ابن سنان ، منها قوله: (الإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن البيان ، والإيجاز البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ ))[١٢] (فالبيان )الذي ذكره الرماني هو(الإيضاح )الذي أراده ابن سنان ،غير ان ابن سنان كان يميل إلى تحديد المصطلح ليأتي فهمه للجميع ، العامة والخاصة .ولذلك لجأ إلى (الإيضاح) لسببين :

**١- محاولة في تحديد الإيجاز.**
**٢- جعل المتلقي طرفا في هذه المعادلة لكون فهم النص منوطا به**

وهذه الفكرة طورها السكاكي فيما بعد فاصبحت (مصطلح متعارف الأوساط).
ونحن اذا استرسلنا في تتبع مصطلح (الإيجاز )فسوف نجد كثيرا من البلاغيين قد عرفوه،مثل :الخطابي(ت٣٨٨هـ) وابي هلال العسكري (٣٩٥هـ) وابن رشيق (ت٤٥٦هـ) والجرجاني (ت٤٧١هـ) وابن الاثير (ت٥٨٧هـ) والرازي (ت٦٠٦هـ)
إلا أننا لا نجد اختلافا في الحدود التي وضعوها وجميعها تنص على ان الإيجاز: (هو حذف زيادات الالفاظ والتعبير عن المعنى باقل ما يمكن من الحروف . فمثلا عرفه ابو هلال بأنه :(قصور البلاغة على الحقيقة ،وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل وهما من أعظم أدواء الكلام ، وفيهما دليل على بلادة صاحب الصناعة ) [١٣] ، في حين عرفة ابن الأثير بأنه (حذف زيادات الألفاظ ) [١٤] تجنبا للإطالة والاطناب. وعندما نصل الى السكاكي (ت٦٢٦هـ) نجد انه احدث نقلة نوعية كبيرة في تطور دلالة المصطلح عندما ادخل فيه (متعارف الأوساط) إذ رأى ان الإيجاز والإطناب نسبيان (أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شي آخر، فان الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ) [١٥] الأمر الذ جعله يبحث عن (مقياس) يعرف من خلاله إذا ما كان الكلام موجزا أو مطنبا ، فاهتدى الى ان ذلك المقياس هو (متعارف الأوساط).
على ان مصطلح متعارف الأوساط لم ينه الجدلية القائمة حول حد الإيجاز ، لاننا أصبحنا بصدد جدلية أخرى هي حدود كمية (متعارف الأوساط).
ولما لم يستطيع احد إن يوضح حدا لكمية متعارف الأوساط فان البلاغيين الذين جاءوا بعد السكاكي حتى القزويني (ت٧٣٦هـ) قد اكتفوا بذكر متعارف الأوساط من دون تحديد لكميته.
أما عند البلاغيين المحدثين فان حدود المصطلح البلاغي تأخذ منحى آخر متحررا من كل القيود ، ونلحظ ذلك في تعريف الدكتور احمد عبد الستار الجواري: (والإيجاز هو التعبير بألفاظ وتراكيب مليئة بالمعاني حافلة بالأفكار قادرة على إثارة الشعور وإنارة الفكر ) [١٦].
وارى أن هذا التعريف لم يأت بجديد وإنما قد عقد القضية عندما جاء بعبارتي (إثارة الشعور) و(إنارة الفكر )اللتان تدخلان في باب النسبية أيضا . لأنهما غير محددتين كذلك.
وبذلك فان مصطلح الإيجاز بقى مقترنا بكل عبارة على حدة ،عصيا على التحديد .

## الفصل الثاني

### حد الاطناب

الاطناب هو (زيادة اللفظ على المعنى لفائدة ) [١٧] وهذه الفائدة هي تميز الاطناب عن التطويل ، إذ ان الاطناب بلاغة في حين ان التطويل ليس من البلاغة ، وهذا ما صرح به الرماني بقوله: (ان الاطناب بلاغه والتطويل عي ،لأنه لابد من الإخلال فيه ، فإما الاطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل . فاما التطويل فعيب وعي لأنه تكلف فيه الكثير فيما يكفي القليل ) [١٨].

وقد عقد ابن الاثير موازنة بين الاطناب والتطويل لا تختلف عن تلك التي عند الرماني ، اذ يعرف التطويل على انه: (زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة ) [١٩] **مثل قول الشاعر** :

كم وكم كم وكم كم كم وكم  قال لي : انجز حر ما وعد

وهذا هو المعيب من الزيادة والتي تدخل في باب التطويل الذي لا طائل منه ويدخل هذا التطويل في غير المحمود من التكرار والحشو.

وأما ما يعد زيادة لفائدة والذي يدخل فيه باب الاطناب ، فمنه التعقيب الذي يشتمل على: التتميم والتكميل والاحتراس ، وهو من التعقيب الاعتراضي الذي (لايخل بمعنى السياق فيما إذا رفع منه فيكون بذلك تعقيبا يسمح للسياق قبله بالاستقلال في الوقت الذي يضيف وجوده معنى إضافيا للسياق )[٢٠]. وينطبق ذلك على التذييل والإيغال : كقول الاعشى

غراء فرعاء مصقول عوارضها  تمشي الهوينا كما يمشي الوجي الوحيلُ

فأوغل بلفظة (الوحل) التي جسمت صورة إضافية أفادت معنى إضافيا يمكن حذف هذه الإضافة دون أن يتأثر المعنى ، وهذا هو الإيغال المفيد.

على ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل هناك حد فاصل بين الاطناب والتطويل ؟

وربما نجد الإجابة النسبية عند ابن الأثير اذ يقول: (ان الإيجاز هو ضد التطويل كما أن السواد ضد البياض ... وبين الضدين مراتب ومنازل ليست اضدادا، فالاطناب لا إيجاز ولا تطويل ، كما ان الحمرة والخضرة ليست بياضا ولا سوادا .... وان الاطناب يأتي في الكلام مؤكدا كالذي يأتي بزيادة التصوير للمعنى المقصود اما حقيقة أو مجازا ،والتطويل ليس كذلك فانه التعبير عن المعنى بلفظ زائد عليه ذلك المعنى بدونه فإذا حدفت تلك الزيادة بقي المعنى المعبر عنه على حاله لم يتغير منه شيء وهذا بخلاف الاطناب، فانه اذا حذفت تلك الزيادة المؤكدة للمعنى تغير ذلك المعنى وزال ذلك التأكيد عنه وذهبت فائدة التصوير والتخييل التي تفيد السامع ما لم يكن الا بها ) [٢١]. كما في قوله تعالى

چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى چ [٢٢]

فان (فائدة ذكر " الصدور" هنا انه قد تعورف ان العمى على الحقيقة مكانه البصر ، وهو ان تصاب حدقة العين بما يطمس نورها ، فهي رؤية عينية مكانية ، واستعماله في القلب تشبيه ومثل، فلما أريد إثبات ماهو خلاف المتعارف عليه من نسبة العمى الى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار ، احتاج هذا الأمر زيادة تصوير وتعريف ليتقرر ان مكان العمى إنما هو القلوب لا الأبصار ) [٢٣]. فكانت زيادة الصدور في الآية الكريمة لزيادة التأكيد أولا، ولنفي المجاز ثانيا ، وزيادة في إثبات العمى لتلك القلوب على وجه الحقيقة ثالثا.

أما السكاكي فقد عرف الاطناب بقوله: (هو أداؤه بأكثر من عباراتهم سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل والى غير الجمل) [٢٤] بمعنى انه أكثر من عبارة متعارف الأوساط.

لكن عبد الستار الجواري يقول: ( الاطناب هو الإسهاب والإفاضة والاسترسال وله مقاصد وأغراض تستنبط غالبا من الكلام البليغ ولا ياتى بها على الدوام الا ان ترسم لها معالم أو دلائل يجرى على غرارها وينسج على منوالها )[٢٥].

وهو بذلك قد أضفى غموضا أرى أن حل أسراره أصعب بكثير من إيجاد حد المصطلح البلاغي للاطناب . فهو قد أضاف مصطلحات أخرى مثل الإسهاب ، والإفاضة ،والاسترسال .وهذه الألفاظ هي الأخرى ليست محددة علاوة على انه رجع في أخر التعريف إلى متعارف الأوساط بقوله (ولاياتي بها على الدوام إلا أن ترسم لها معالم أو دلائل يجرى على غرارها وينسج على منوالها ) [٢٦].

ومن خلال استعراض أراء القدماء والمحدثين ،نجد ان حدا فاصلا بين الإطناب والتطويل لا يمكن إيجاده ، كما لم نستطع تحديد الحد الذي يفصل الإيجاز عن الاطناب ، وإنما هي تبقى مسالة نسبية مردها الى ذوق الأديب والمتلقي كل حسب مقدرته المعرفية.

على ان طول الفترة الزمنية التي مرت على البلاغة العربية قد وسمت مصطلحاتها بالاستقرار والثبات، فيما عدا هذه الثلاثة من مصطلحات علم المعاني والتي نحن بصدد بحثها وهي الإيجاز والاطناب والمساواة .فهي التي لا زالت حدودها نسبية غير محددة تعتمد على فطنة الأديب والمتلقي في ان معا.

وارى أنها ستبقى كذلك بدون حدود فاصلة قطعية.

## الفصل الثالث

### حد المساواة

عرف أبو هلال العسكري " المساواة " ، بقوله: ( ان تكون المعاني بقدر الألفاظ ، والألفاظ بقدر المعاني ولا يزيد بعضها على بعض وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والاطناب ) [٢٧].

قال ابن سنان (وصف بعض الأدباء رجلا فقال :كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ،أي مساوية لها لا يفضل احدهما على الأخر ) [٢٨]

ويقول القزويني مشترطا :(أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصا عنه بحذف أو غيره ولا زائدا عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض ) [٢٩].

بالرغم من ذلك فان الخلاف على أشده بين علماء البلاغة في حد ( المساواة) فمنهم من لايحد فيها غير كونها واسطة بين الإيجاز والاطناب ، وبرى ان البلاغة في الإيجاز والاطناب حصرا دون المساواة . فهي (غير محمودة ولا مذمومه لانهم فسروها بالمتعارف من كلام اوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة) [٣٠] .

هذا مذهب السكاكي ،غير ان القزويني قد رد كلامهم واوضح معنى المساواة بقوله: (المراد بالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد لا ناقصا عنه بحذف ولا زائدا عليه ، والبناء على متعارف الأوساط الذي يكون جديرا به رد الى جهالة ، فكيف يصلح للتعريف) [٣١] ان المساواة طريق من طرائق التعبير كما الإيجاز والاطناب طريقان من طرائق التعبير في الكلام اذ (المقبول من طرق التعبير عن المعنى حاصل المراد بلفظ مسأو له أو ناقص عنه أو واف أو زائد عليه لفائدة)[٣٢] ،وبمعنى اخر فان التعبير عن المعنى يتم بالمساواة والإيجاز والاطناب .

ثم ياتي سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) ليوافق السكاكي في نظرته الى المساواة، ولكنه يرى انه لا ينبغي العدول عنها لمقتضى المقام ذلك، أي :(تادية اصل المراد كانت محمودة).[٣٣]

اما الجاحظ فقد زاد مصطلح المساواة رسوخا بقوله :

(طبق المعنى ان يكون الاسم له طبقا وتلك الحال لها وفقا ،ويكون الاسم له لافاضلا ولامفضولا )[٣٤]

وقد ادخلها قدامة بن جعفر في باب ائتلاف اللفظ مع المعنى قائلا (المساواة ان يكون اللفظ مساويا للمعنى حتى لايزيد عليه ولا ينقص عنه )[٣٥]

وعلى ذلك نلاحظ ان من تقدم ذكره من البلاغيين ينقسمون على قسمين :

**فمابين** مرسخ لمصطلح (المساواة)كحد ياخذ المكان الوسط بين الإيجاز والاطناب ، **وبين** منكر لوجودها اصلا مدعيا ان نهاية الإيجاز تفضي الى بداية الاطناب .

وان اقسى حكم على (المساواة) نجده عند احمد عبد الستار الجواري اذ يستبعد ان نعد (المساواة ) من الكلام (لان المراد به لايزيد على قضاء حاجة وسد خلل وهو ليس مما يتوسل بالوسائل الفنية) [٣٦]

**على ان ابن سنان قد نحى بذلك منحى منطقيا ، فقد أورد تقسميات البلاغيين لدلالة الألفاظ ليثبت صحة ما ادعاه. وهذه التقسيمات هي :**

**أولا: ان يكون المعنى مساويا للفظ . وهذه هي (المساواة كمصطلح ).**

**ثانيا : التذييل ، وهو ان يكون اللفظ زائدا على المعنى أو فاضلا عنه وهذا هو الاطناب بالتذييل والتتميم والإيغال .**

**ثالثا: الإشارة ، وهي ان يكون المعنى زائدا على اللفظ . وهذا هو الإيجاز فالتذييل يصلح للمواقف الجامعة عندما يكون الكلام موجها لعامة الناس ، والإشارة تصلح لمخاطبة علية القوم ومن يقتضي الأدب عنده التخفيف في الخطاب ، والمساواة هي الوسيط بين الطرفين.**

فهو بذلك (عد المساواة )بين الإيجاز والاطناب وأنكر عدها من البلاغة على ان هناك اتجاه اخر من البلاغيين قد ادخل (المساواة ) في الإيجاز ،وهذا واضح من تقسيم العلوي المساواة الى قسمين :

(**الأول** ان تكون مساواة مع الاختصار ، وهذا نحو ان يتحرى البليغ في تأدية معنى كلامه أوجز مايكون من الألفاظ القليلة الأحرف الكثيرة المعاني ،التي يتعسر تحصيلها على من دونه في البلاغة )[٣٧] وقد استشهد بقوله تعالى**چڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ** [٣٨] وقوله تعالى **چچ چ چ ڇ ڇ** [٣٩] ثم اضاف قائلا (فهذه أحرف قليلة تحتها فوائد غزيرة ونكت كثيرة)[٤٠] وبهذا فقد ادخل المساواة ضمن الإيجاز .

**أما القسم الثاني** فهو (ان يكون المقصود المساواة من غير تحر ولاطلب اختصار ويسمى المتعارف)وهذه هي المساواة التي تعني ان تكون المعاني طبقا للألفاظ .

وبذلك (يتضح من كلام البلاغيين اتجاهان:

**الاول : ان المساواة واسطة بين الإيجاز والاطناب .**

**الثاني :ان المساواة داخلة في قسم الإيجاز )[٤١] .**

## الخاتمة

وختاما ارى ان المساواة لا تلتحق بالإيجاز لسبب منطقي هو ان المساواة يساوي لفظها معناه في حين يقصر لفظ الإيجاز عن معناه . وانما الذي اراه مطابقا لمقتضى الحال هو الرأي القائل بعدم كينونة المساواة ملحظا بلاغيا من الأساس.

ذلك لأنه لا يوجد حد للإيجاز يمكن أن نقيسه بالمسطرة وكذا لا يوجد حد مماثل لذلك في الاطناب ، وان جل ما في الأمر ان يبدأ الاطناب عندما ينتهي الإيجاز ، وهذا يرجع إلى ثقافة الأديب وثقافة المتلقي في ان معا . ولا حاجة للتقسيم والتعقيد المبالغ فيه والذي لاطائل تحته . فقد ينظر أديب الى نص فيراه موجزا وينظر إلى ذات النص آخر فيراه مطنبا ، فالنص واحد ولكن ثقافة المتلقين ليست واحدة ، وأذواقهم ليست متساوية، وهي لا تخضع إلى الضبط والتقنين والمعيارية .

ومن هنا كان ولايزال - وارى انه سيبقى - حد الإيجاز والاطناب غير خاضع للمعيارية.

فنحن ازاء لغة متداخلة المدلولات لذات اللفظ، ولسنا ازاء قصاب يقطع بسكين ما يتم به الوزن.

**ونتيجة لما تقدم في هذا البحث نلاحظ ما ياتي :**

أولا : إن المساواة كمصطلح بلاغي ليس له ضرورة في علم البلاغة لانه يمثل حدا وهميا لا يمكن تلمسه في النص.

ثانيا : ليس للإيجاز والاطناب حد ثابت نظرا لاختلاف الثقافات بين المتلقين .

ثالثا: إن اقرب البلاغيين الى تحديد المصطلح هو السكاكي الذي ثبت مصطلحات علوم البلاغة وقال بنسبية الإيجاز والاطناب .

## المصادر والمراجع

**المصدر الرئيسي : القران الكريم**

١- الأصول – د. تمام حسان – دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٨٨ .
٢- الإيضاح في علوم البلاغه ، للقزويني تح :لجنة من أساتذة الأزهر ،مطبعة السنة المحمدية ، القاهره،د.ت .
٣- البيان والتبيين – الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الجاحظ ،مصر ،١٩٤٨م .
٤- ثلاث رسائل في إعجاز القران ، تح:محمد خلف الله ، محمد زغلول .
٥- دلائل الإعجاز ،عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)تعليق وشرح عبد المنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ،١٩٦٩ م .
٦- سر الفصاحة ، عبد الله بن سعيد بن سنان (ت٤٦٦هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢م .
٧- شرح المختصر، سعد الدين التفتازاني ، تعليق عبد المتعال الصعيدي-قسم انتشارات كتبي نجفي .
٨- الطراز – يحيى بن حمزه العلوي – دار الكتب الخديويه ،مصر،١٩١٤م .
٩- علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي ،د.محمد حسين علي الصغير ، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد،١٩٨٩م .
١٠- كتاب الصناعتين ، ابو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)تح:د.مفيد قميحه ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٩م .
١١- المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين ابن الاثير(ت٥٨٧هـ)تح: احمد الحوفي وبدوي طبانة ، منشورات دار الرفاعي – ١٩٨٣م .
١٢- معترك الإقران في إعجاز القران – السيوطي ، تح علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي ،١٩٧٣م .
١٣- معجم المصطلحات البلاغية ،د.احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣م .
١٤- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي ،تح: اكرم عثمان- دار الرسالة ، بغداد ١٩٨٢م .
١٥- نحو المعاني ، د.احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ م.
١٦- نظرية اللغة في النقد العربي ، عبد الحكيم بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٧- نقد الشعر ، قدامة بن جعفر ، تح: كمال مصطفى ، القاهرة،١٩٤٩م

**الرسائل الجامعية**

التعقيب وأثره في اعجاز القران – رسالة ماجستير ، د. عكاب طرموز علي الحياني جامعة الانبار ، الانبار ١٩٩٩م.

## الهوامش

(١) الأصول :٣٤٧.
(٢) م.ن :٣٤٩.
(٣) دلائل الاعجاز: ٤٩ .
(٤) مفتاح العلوم: ٤٩٠.
(٥) الإيضاح : ٨٤.
(٦) علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي :٢٣.
(٧) الأصول ٣٤٦.
(٨) نظرية اللغة في النقد العربي :٢٠٦
(٩) سر الفصاحه :٢١١
(١٠) ثلاث رسائل في اعجاز القران:٧٤
(١١) سر الفصاحة : ٢١١ .
(١٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٧٥ .
(١٣) كتاب الصناعتين :
(١٤) المثل السائر : ٢ /٣٠٣
(١٥) شرح المختصر: ٢٦٨
(١٦) نحو المعاني : ١٦٣
(١٧) المثل السائر :٣٩٣
(١٨) ثلاث رسائل في اعجاز القران : ٧٢-٧٣
(١٩) المثل السائر : ٣٩٣
(٢٠) التعقيب وأثره في اعجاز القران :٨٢
(٢١) المثل السئر : ٤٣٣.
(٢٢) سورة الحج : ٤٦/٢٢ .
(٢٣) المثل السائر : ٤٠٠.
(٢٤) مفتاح العلوم : ٤٩٣
(٢٥) نحو المعاني : ١٦٣ .
(٢٦) ن.م : ١٦٣.
(٢٧) كتاب الصناعتين :١٩٩ .
(٢٨) سر الفصاحه:٢١٨ .
(٢٩) الايضاح :١٠٢
(٣٠) معترك الاقران: ٢٩٤/١.
(٣١) الايضاح : ١٧٧ .
(٣٢) الإيضاح : ١٧٧ .
(٣٣) شرح المختصر : ٢٧٢ .
( ٣٤) البيان و التبيين : ٩٣/١ .
( ٣٥) نقد الشعر : ١٧١
( ٣٦) نحو المعاني : ١٦٣.
(٣٧) الطراز : ٣٢٣/٣ .
(٣٨) سورة الرحمن : ٥٥/٦٠
(٣٩) سورة سبأ : ١٧ /٣٤.
( ٤٠) الطراز : ٣٢٣/٣.
( ٤١) معجم المصطلحات البلاغيه : ٢٤٩/٣ .


ISSN 1995-8463